الوصول إلى المعلومات:

أنماط جديدة من التحديات تواجه الصحافيين

تقرير

أيلول 2025

مهارات
Maharat

تقرير حول الوصول إلى المعلومات: أنماط جديدة من التحديات تواجه الصحافيين

فريق مهارات :

رلى مخايل، المديرة التنفيذية
ليال بهنام، مديرة البرامج
بلال ياسين، صحافي وباحث
فانيسا روكز، صحافية وصانعة محتوى

يأتي هذا التقرير ضمن مشروع "تعزيز حرية التعبير في لبنان" نُفذ بالشراكة مع IFEX ومركز الخليج لحقوق الإنسان بدعم من وزارة الخارجية الألمانية الاتحادية، من قبل معهد العلاقات الثقافية الخارجية الألماني "IFA"، وبرنامج دعم "ZIVIK".

© بيروت ٢٠٢٥

I مقدمة

يأتي هذا التقرير كامتداد للعمل الذي بدأته مؤسسة "مهارات" في تقريرها الصادر في نيسان 2025 بعنوان "قانون حق الوصول الى المعلومات: صحافيون يروون واقع الحال"، والذي وثّق أبرز التحديات التي يواجهها الصحافيون في تطبيق قانون حق الوصول إلى المعلومات. فقد كشف التقرير السابق عن ثغرات جوهرية في التنفيذ، أبرزها: غياب النشر الحكمي للمعلومات في معظم الإدارات، عدم الالتزام بالمهل القانونية المحددة للرد على طلبات المعلومات، الانتقائية في الاستجابة بحسب هوية الصحافي أو المؤسسة الإعلامية، إضافة إلى غياب آليات واضحة للتواصل بين الصحافيين والجهات الرسمية. وأظهر التقرير أنّ هذه التحديات لم تكن مجرد حوادث فردية، بل مؤشرات على فجوة بنيوية في ثقافة المؤسسات العامة تجاه مبدأ الشفافية.

يهدف هذا التقرير الجديد إلى البناء على ما تم رصده سابقًا، عبر الانتقال من رصد التحديات العامة إلى توثيق أنماط متجددة من العراقيل التي يواجهها الصحافيون خلال سعيهم للوصول إلى البيانات الرسمية، وذلك بهدف تقديم صورة أعمق وأكثر تفصيلًا عن هذه العقبات، بما يتيح فهم ديناميتها وتأثيرها على العمل الصحافي. ويأتي هذا الجهد في إطار سعي مؤسسة "مهارات" لدفع النقاش باتجاه تفعيل هذا الحق كأداة أساسية لشفافية المؤسسات العامة، وتكريس بيئة تُمكّن الصحافة النوعية من أداء دورها في الرقابة والمساءلة بشكل فعّال وبنّاء.

وتكتسب هذه الجهود أهمية مضاعفة في ظل البيئة اللبنانية الراهنة، حيث يتحوّل الوصول إلى المعلومات إلى مكوّن محوري ليس فقط لمراقبة أداء السلطات، بل أيضًا للتصدي لسرديّات مضللة تُضعف الثقة بمؤسسات الدولة. في ظل تضارب الروايات وتنافس الأجندات، تُصبح الصحافة الموثوقة وسيلة لإعادة صياغة خطاب الإصلاح بصيغة تدعم الشفافية والمساءلة، وتقدّم بدائل تعتمد على الحق في الوصول الى المعلومات الموثوقة.

ويستند التقرير إلى منهجية نوعية قائمة على تجميع شهادات وتجارب صحافيين متنوّعين من حيث الخبرة: صحافيون ناشئون في بداية مسيرتهم، وأصحاب خبرة متوسطة، وصحافيون ذات خبرة طويلة. كما يتضمن التقرير خلاصات من العمل اليومي لفريق "مهارات نيوز"، الذي تحتضنه مؤسسة "مهارات"، عبر إعداد التحقيقات المعمّقة ورصد التحديات خلال مسار التدريب والدعم الذي تقدّمه المؤسسة للصحافيين، إلى جانب خبرتها في مجال تدقيق المعلومات (FACT-CHECKING).

إن توثيق هذه التحديات المتجددة لا يهدف إلى تكرار ما سبق، بل إلى إبراز الأنماط التي ما زالت تتكرّر وتستجد، وتحديد الفجوات التي تعيق التنفيذ الفعلي لقانون حق الوصول إلى المعلومات. ومن خلال هذا الرصد، تسعى مؤسسة "مهارات" إلى دفع الجهات الرسمية وأصحاب المصلحة للعمل معًا بشكل بنّاء من أجل تفعيل هذا الحق، باعتباره مدخلًا ضروريًا لحماية الشفافية، وتعزيز ثقة المواطنين، وتمكين الصحافة من القيام بدورها الرقابي بما يخدم المصلحة العامة.

٢ تصريحات مشروطة: تجهيل المصدر كشرط للحصول على المعلومة

من خلال المتابعة الدورية مع الصحافيين ، ومن خلال العمل اليومي لفريق مهارات نيوز في غرفة الأخبار على تحقيقات تعنى بالملفات الإصلاحية في لبنان، ت برز تحد متكرّرامام الصحافيين يتمثل في اشتراط المصادر الرسمية عدم ذكر اسمائهم حتى عندما تكون المعلومات غير حسّاسة ولا تتعلق بامن الدولة.

الصحافية فرانسيسكا موسى: "طُلب مني تجهيل الوزير"

"خلال عملي على تحقيق حول "ليبان تيليكوم"، تواصلت مع موظفة من وزارة الإتصالات وأرسلت لها 7 أسئلة، طلبت مني عدم نسب المعلومات إلى الوزير بل إلى أوساط وزارية، كما وطلبت الإطلاع على النص قبل النشر".

تعكس تجربة فرانسيسكا هشاشة ثقافة الشفافية داخل بعض الإدارات، حيث تُعامَل المعلومات العامة وكأنها أسرار خاصة، ما يضع الصحافي في موقع تفاوض غير متكافئ مع الجهة الرسمية، ويقيد قدرته على تقديم مادة إعلامية موثوقة.

الصحافية سيّدة نعمة: "الأرقام تُعطى... ولكن بلا هوية"

"واجهت هذه المشكلة مع وزارتي السياحة والداخلية. كنت أعمل على تقرير حول أرقام السيّاح والسياحة، في وزارة السياحة، رفضت مستشارة وزيرة السياحةنسب الأرقام للوزارة بحجة أن الأرقام غير مؤكدة. أما وزارة الداخلية، فزودتني بالمعلومات لكن طلبت مني نسب المعلومات إلى مصدر".

يشير هذا النمط إلى أن غياب النسب الواضح للمعلومة لا يضر فقط بمصداقية الصحافة، بل يضعف أيضًا ثقة المواطنين بالإدارات الرسمية التي يُفترض أن تكون المرجع الأول للمعلومات الدقيقة.

الصحافي الاقتصادي في جريدة المدن خضر حسّان: "أفضّل المعلومة على فقدان مصدري"

"المعلومات نوعان: معلومات عامّة وعادية يريد الوزير أن ينسبها للوزارة بشكل مباشر، ومعلومات أخرى تعطى "OFF RECORD" ننسبها إلى مصادر في الوزارة وذلك بسبب عدم رغبة المعنيين بالدخول في سجالات سياسية. شخصيًا، أفضل الحصول على المعلومة وحماية مصادري، بدل خسارتهم بذكر أسمائهم."

هذا الموقف يبرز معضلة الصحافي المهني ذات الخبرة: الموازنة بين حماية المصادر والحفاظ على المصداقية. في ظل غياب سياسات رسمية واضحة للنشر، يبقى القرار شخصيًا، يعتمد على خبرة الصحافي وثقة جمهوره.

الصحافي الاقتصادي في صحيفة "لوريان لو جور" فيليب الحاج بطرس: "صرنا معتادين على غياب الأسماء"

"اعتدنا مع الوقت على فكرة أن بعض المصادر تفضل عدم ذكر اسمائها، ونحن نكون أحيانا أمام خيارين، إما الحصول على المعلومة من دون ذكر المصدر، أو لا معلومة على الاطلاق."

الصحافي في نداء الوطن عماد الشدياق:
"الارقام تحتاج لاسم المصدر"

"في التحقيقات الاقتصادية، ذكر المصدر مهم جدًا خاصة في موضوع الارقام ويُعطي مصداقية للتقرير. بحكم خبرتي الصحافية اعلم من الذين لا يرغبون بذكر اسمائهم، بالنسبة لي اتعامل مع هذا الواقع ولا أذكر أسماء بل اكتفي بالمعلومة نفسها لانها الأساس. من المؤسف أن الصحافة في لبنان باتت تعتمد كثيرًا على مصادر من دون أسماء ما قد يؤدي الى تمرير معلومات خاطئة او مضللة تحت هذه الذريعة".

عندما تُنشر الأرقام من دون مصادر واضحة، يُصبح الجمهور أقل قدرة على محاسبة السلطات أو التدقيق في صحة البيانات، ما يعزز البيئة التي تسمح بالتلاعب بالمعلومة.

الصحافية في جريدة المدن عزّة الحاج حسن:
"حماية المصدر واجب مهني"

"عندما تتعلّق المعلومة بملف فساد أتفهّم حماية المصدر نظرا لحساسية المعلومة كما حصل في إحدى المرات إذ أعطاني رئيس مصلحة في وزارة المالية معلومات ووثائق حول تجاوزات في الوزارة مرتبطة بشركات تحويل الأموال، في هذه الحالة من الطبيعي حماية مصدري لكي لا ألحق الضرر به، فما يهمّني هو المعلومة الموثوقة والتي تخدم الصالح العام". "في مثل هذه الحالات، حماية المصدر أولوية، حتى لو كان ذلك على حساب ذكر اسمه علنًا".

يوضح هذا المثال الحالة الاستثنائية التي يبرر فيها حماية المصدر، حيث تكون المعلومات حساسة وتشكل خطرًا على الشخص الذي يقدّمها، لاسيما في التحقيقات الاستقصائية.

الصحافي في مؤسسة مهارات حسين الشريف: "حتى المعلومات العامة تُحجب"

"طلبنا معلومات من مدير الالتزام الضريبي في دائرة بيروت، أعطانا المعلومات بشرط عدم ذكر اسمه رغم أن المعلومة عامّة وليست حسّاسة. بالإضافة إلى ذلك رفض أيضا تسجيل المقابلة واقترح كتابة ما يقول من دون تسجيله، وهو ما يصعب عملنا بشكل كبير".

الصحافي علي عواضة: "ثقة الجمهور تحمي مصداقيتي"

"اضطررت في العديد من المرات إلى تجهيل المصدر على الرغم من عدم حساسية المعلومات، ولكن الأمر لم يؤثر على المصداقية إذ أقوم دائما بتوثيق المعلومات بالإضافة إلى أن خبرتي الصحافية والمؤسسة التي أعمل لديها تجعلني مصدر ثقة".

يعكس هذا الرأي كيف يلجأ الصحافيون المهنيون إلى تعويض غياب الشفافية الرسمية بمصداقيتهم الشخصية، في محاولة للحفاظ على ثقة الجمهور رغم القيود التي يفرضها الواقع.

يجمع الصحافيون على أن اشتراط تجهيل المصدر أصبح جزءًا من الثقافة السائدة في العمل الصحافي في لبنان. لكنّ أثره يختلف بين الصحافيين الناشئين الذين يجدون أنفسهم مقيدين بغياب الخبرة والعلاقات، وبين الاكثر خبرة الذين يقبلون بهذا الواقع حفاظًا على استمرار تدفق المعلومات.

في غياب آليات رسمية واضحة، تتحول مسألة النسب إلى أداة ضغط بيد المصادر الرسمية، ما يهدد حق المواطنين في معرفة الوقائع ويقوّض الثقة في المؤسسات وفي العمل الصحافي نفسه.

٣ الصمت الرسمي: انتقائية التصريح بحسب الأهداف السياسية

يُعدّ الصمت الرسمي أحد أبرز التحديات التي تواجه الصحافيين في لبنان، إذ تمتنع بعض الإدارات العامة والجهات الرسمية عن الإدلاء بأي تصريحات أو تزويد الصحافيين بالمعلومات المطلوبة، حتى عندما تكون هذه المعلومات عامة وغير حساسة.

يمثل هذا السلوك خرقًا واضحًا لقانون حق الوصول إلى المعلومات، الذي ينص على مبدأ النشر الحكمي، ويضمن لكل مواطن الحق في الاطلاع على المعلومات ضمن مهلة زمنية محددة.

هذا الصمت لا يقتصر على تجاهل طلبات المقابلات، بل يمتد إلى عدم الرد على طلبات المعلومات الرسمية، مما يعيق قدرة الصحافيين على إنتاج مواد إعلامية دقيقة، خاصة عندما يتعلق العمل بأرقام وبيانات لا يمكن الحصول عليها إلا من مصدر رسمي.

زينة حمود، صحافية شابة:
"قدّموا لي داتا سطحية فقط"

"خلال عملي على تقرير عن الأبنية المتصدعة في طرابلس ضمن زمالة مع مؤسسة "مهارات"، زودتني البلدية ببيانات سطحية جداً وهي نفسها موجودة أونلاين، بحجة أن البلدية جديدة لا تملك الداتا المفصلة".

تكشف هذه التجربة عن ضعف استمرارية العمل الإداري في البلديات كمثل عن عمل الادارات العامة، حيث يُستخدم تغيير المجالس البلدية كذريعة لعدم الإفصاح عن المعلومات، ما يتعارض مع النشر الحكمي للبيانات ومع مبدأ استمرارية المرفق العام.

الصحافية فرانسيسكا موسى:
"بلدية بيروت تهرّبت من الإجابة"

"خلال عملي على تحقيق عن زحمة السير في بيروت، تهرّبت بلدية بيروت من الإجابة بحجة أن البلدية جديدة لا يمكنها مساعدتي بالداتا ولم أحصل على أي معلومات منها حول مشاريعها الجديدة حتى".

تبرز هذه الشهادة مشكلة غياب البيانات المؤسسية، حيث لا يتم توثيق المعلومات او لا يتم تسليمها من مجلس إلى آخر، ما يعكس نهجًا مؤسسياً يعيق الشفافية ويضعف المساءلةويتعارض مع استمرارية العمل في المرافق العامّة كالبلديات. إن التذرّع بأن المجلس البلدي جديد لعدم اعطاء المعلومات يطرح سيناريوهان، أما عدم وجود بيانات مؤسساتية في الأساس وإما أنّ المجالس البلدية الجديدة لا تستند الى عمل المجلس الأسبق ما يعبّر عن ثقافة ونهج غير مؤسسي، الأمر الذي يعتبر عائقا أمام الوصول الى المعلومات.

الصحافي في جريدة المدن خضر حسان:
"وزارات كاملة تلتزم الصمت"

"في العديد من الوزارات كوزارة الصحة والطاقة والمالية نواجه الصمت الرسمي وامتناعا عن اعطاء المعلومات. وقد يكون هذا الصمت أسلوبا للتهرّب من اعطاء المعلومة رغم وجود قانون يضمن النشر الحكمي وحق الوصول الى المعلومات".

يحوّل هذا السلوك الإدارات العامة من جهات يفترض أن تخدم الشفافية، إلى حاجز يعيق التدفق الحر للمعلومة، ويجعل الصحافي أمام مسار طويل من المماطلة.

رئيسة التحرير في تلفزيون لبنان نوال الأشقر:
"يتواصلون مع إدارات التحرير للضغط علينا"

"الكثير من المصادر أو الجهات تتهرب من الإجابة عن الأسئلة، ومن أكثر الأساليب التي تجعلهم يتعاونون هو أن يعلن الصحافي عن أنه راسلهم ولم يجيبوه، وأحيانا قد تعمد هذه الجهات لمراسلة ادارة التحرير لتقديم شكوى بحق الصحافي للضغط عليه".

هذا الأسلوب يوضح تحوّل الصمت الرسمي إلى أداة ضغط سياسي، حيث لا يكتفي المسؤولون بالامتناع عن الرد، بل يحاولون إسكات الصحافيين عبر تهديدهم بمسارات غير مهنية.بالإضافة إلى ذلك، لا يقتصر الصمت الرسمي على عدم الرد على الصحافيين واخفاء المعلومات ورفض التصريح بل أيضا تكرّر هذا التحدّي بعدم الرد على طلبات المعلومات المقدّمة، وهو ما وثّقته مؤسسة مهارات في تقريرها السابق حول واقع تطبيق قانون حق الوصول الى المعلومات.

الصحافي عماد الشدياق:
"طلبات المعلومات تُترك بلا جواب"

"المعاناة لا تقتصر فقط على المقابلات. أرسلت العديد من الكتب الرسمية للحصول على معلومات ولم أتلق اي رد. ومن الأسباب الرئيسية لهذا الصمت أن موضوع التقرير أحيانا قد يكون محرجًا للجهة التي نستصرحها، أو يمكن أن يضعها موضع الاتهام لذلك قد يلجأون الى الصمت كملاذ للهروب من الاجابة".

الصحافية في مؤسسة مهارات لورا رحّال:
"نقاط الاتصال بلا فاعلية"

"خلال عملي على تقرير يتعلّق بنقاط التواصل مع الوزارات والمؤسسات العامة (موظفي المعلومات)، حاولت التواصل مع نقاط الاتصال في عدد من الجهات الرسمية ولكن لم يجيبوا حتى على الهاتف، أما التجربة الأبرز بالنسبة لي كانت مع وزارة الداخلية والبلديات، وتحديدًا المديرية العامة للأحوال الشخصية: عندما أجاب الموظف على اتصالي وعرّفت عن نفسي أنني صحافية، قُطع الاتصال فجأة، ما يشكّل نموذجا عن تجاهل اعطاء المعلومات".

تظهر هذه الشهادة أن المبادرات الحكومية، مثل "المرصد الوطني"، التي كانت قد أطلقتها المديرية العامة لمجلس الوزراء لم تُفعّل بالشكل المطلوب. وكان هذا المرصد يتضمن لائحة بنقاط الاتصال في المؤسسات العامة لتسهيل الوصول الى المعلومات لكنه لم يشمل كافة الادارات.

جودي الأسمر، صحافية حرّة:
"الصمت نفسه معلومة"

"الامتناع عن اعطاء المعلومات حصل في العديد من التحقيقات أحدها كان مع مجلس الانماء والاعمار، ولكن في هذه الحالة أستعملت عدم الرد كمعلومة بحد ذاتها اذ اوضحت للجمهور أنني أعطيت الجهة حقّ الرد ولم يتجاوبوا معي".

تحويل الصمت الرسمي إلى عنصر في السردية الصحافية يكشف للجمهور حجم الممانعة المؤسسية، لكنه لا يعوّض عن غياب البيانات الدقيقة التي يحتاجها الصحافي.

إذًا، وبناء على ما تقدّم، يمثل الصمت الرسمي أحد أبرز أوجه تعطيل الحق في الوصول إلى المعلومات في لبنان. فبدل أن تكون الإدارات العامة جهات ملتزمة بالنشر الحكمي، تتحول إلى حاجز يحجب المعلومة ويكرّس ثقافة التهرّب من المحاسبة.

وبين التجاهل أو تقديم بيانات سطحية، يجد الصحافيون أنفسهم أمام معركة مزدوجة: البحث عن المعلومة ومواجهة بنية مؤسساتية تفتقر إلى ثقافة الشفافية، ما يضعف ثقة المواطنين بالدولة والإعلام معًا.

ولا يقتصر أثر الصمت الرسمي على تعطيل العمل الصحافي، بل يمتد ليخلق فراغًا معلوماتيًا سرعان ما يُملأ بسرديات متضاربة، يروّج لها فاعلون سياسيون أو اصحاب مصلحة. في غياب بيانات رسمية دقيقة، تصبح المعلومات المضللة المصدر الأساسي لتشكيل الرأي العام، ما يعزز انعدام الثقة بالمؤسسات، ويُحوّل المعلومة إلى أداة صراع سياسي بدل أن تكون أساسًا للحوار والإصلاح.

٤ غياب بروتوكولات تواصل رسمية: تحدٍ كبير أمام الصحافيين الجدد

يواجه الصحافيون تحديًا جوهريًا في الحصول على المعلومات، يتمثل في غياب قنوات رسمية واضحة للتواصل مع الإدارات العامة.

في ظل هذا الغياب، يضطر العديد منهم للاعتماد على قنوات غير رسمية مثل تطبيق واتساب أو العلاقات الشخصية، ما يجعل الوصول إلى المعلومة مرهونًا بخبرة الصحافي وشبكة معارفه، ويترك الصحافيين الناشئين في موقع ضعف مقارنة بالاكثر خبرة منهم.

سيدة نعمة، صحافية شابة:
"لا نعرف مع من نتواصل"

"لا نعلم اذا كان علينا التواصل مع النائب مباشرة أو مع مستشاره، وهذا الأمر طبعًا يعرقل عملنا. الحلّ يكون من خلال إنشاء منصّة رسمية للتواصل تحدد الأشخاص المخولين بالإجابة، ووضع قانون يحاسب الإمتناع عن تقديم المعلومات".

تكشف شهادة سيّدة عن غياب هيكليات واضحة للتواصل، ما يخلق فوضى مهنية ويجعل الحصول على المعلومة خاضعًا للاجتهادات الشخصية.

محمد شبارو، صحافي شاب:
"لا وسيلة موحّدة للتواصل"

"لا وجود لوسيلة موحدة معتمدة وفعّالة للتواصل مع الجهات الرسمية وكُل وزارة أو جهة لديها المنصّة أو طريقة التواصل الخاصة بها إن كان عبر الهاتف أو الإيميل".

هذا التشتت يعكس غياب بنية مؤسساتية متكاملة لتنظيم التواصل مع الصحافة، ما يؤدي إلى ضياع الوقت ويزيد من احتمالات الفشل في الحصول على إجابة.

أحمد موّاس، صحافي شاب:
"حتى أرقام الوزارات قد لا تكون متوفرة"

"لا اثق بان الوزارات والمؤسسات ستطلع على الإيميلات أو ستُجيب، حتى رقم الوزراة قد لا يكون متوفرا في بعض الاحيان. ارى ان الحلّ يكون من خلال إنشاء لجنة مشرفة مثلاً على نقاط الاتصال في لوزارات لمحاسبة اي تقصير او سوء فهم بين الموظفين و الصحافيين".

ويمكن اعتبار مبادرة "المرصد الوطني" المشار اليها والتي أطلقتها المديرية العامة لمجلس الوزراء عام 2021 "خطوة لم تكتمل." فقذ خصص المرصد على موقع المبادرة لائحة بنقاط الاتصال في الوزارات وبعض الادارات العامة مع أرقام وبريد إلكتروني لكل جهة.

ولكن ومن خلال متابعة مؤسسة مهارات وتقاريرها السابقة، تبيّن أنّ هناك العديد من التحديات التي حالت دون تطبيق أهداف المبادرة بتسهيل الوصول الى المعلومات، منها عدم معرفة موظّفي نقاط الاتصال مهامهم بظلّ غياب التدريب بالاضافة الى عدم ادراج كامل المؤسسات الرسمية ضمن اللائحة وضعف الرقابة على اداء هؤلاء الموظفين.

أما بالنسبة للصحافيين ذوي الخبرة، وبسبب الخبرة المتراكمة فقد راكموا مصادر لدى الجهات الرسمية واعتبروا أن استخدام تطبيقات المحادثة لاسيما "واتساب" في التواصل مع الجهات الرسمية عملي جدًا وهو أكثر فعالية في تحصيل المعلومات من التواصل عبر البريد الإلكتروني الذي قد يأخذ الكثير من الوقت.

رئيسة التحرير في تلفزيون لبنان نوال الأشقر:
"واتساب أفضل من البريد الإلكتروني"

"الأمر كله يعتمد على العلاقات الشخصية. فإذا كان الصحافيعلى علاقة مباشرة مع االمسؤول فإنه سيُقدم له المعلومة بسرعة، واذا كان العكس فغالبا قد يتجاهله".

يعكس هذا الواقع شخصنة العملية الإعلامية، حيث تصبح المعلومات متاحة فقط لمن يملك علاقات قوية، مما يضعف مبدأ تكافؤ الفرص بين الصحافيين.

الصحافية ميريم بلعة:
"الـ SHORTCUTS تسهّل الوصول"

"العلاقات الشخصية وال "SHORTCUTS" تساعدنا على الوصول للمعلومة أسرع، حتى لو كانت هذه الطرق غير رسمية".

الصحافي عماد الشدياق:
"أفضّل واتساب لأنه يوثق التواصل"

"أنا استخدم الواتساب كقناة للتواصل لأنني أفضل الكتابة لتوثيق التواصل مع الشخص أو الجهة المعنية، وبعدها في حالة عدم الرد ألجأ للإتصال المباشر، وهكذا أكون قد عرّفت الضيف بنفسي قبل الاتصال به، حيث أن بعض الأشخاص خاصة في مواقع المسؤولية قد يتوجسون من الاجابة على رقم غريب".

الصحافية جودي الأسمر:
"الإيميل بلا جدوى في لبنان"

"أستعمال تطبيق واتساب في عملية التواصل يساعد على التوثيق، ومن المؤكّد أن إرسال بريد الكتروني ليس حلاً عمليا في لبنان نظرًا لكونه غير معتمد بشكل كبير أي من الممكن ببساطة أن يتم تجاهل الرسالة وعدم الرد لذا واتساب أفضل قناة للتواصل نظرا لسرعتها".

الصحافي خضر حسان: "واتساب أداة ضغط أيضًا"

"واتساب يسهّل عملية التواصل، وأيضا واتساب يساعد في الضغط على المسؤولين اذ يمكننا معرفة ما إذا قرأ الشخص الرسالة أم لم يقرأها. أما بالنسبة للبريد الالكتروني فمن الصعب أن تتم ملاحقة المصدر عبره".

غياب قنوات تواصل رسمية ومنظّمة بين الصحافيين والإدارات العامة يخلق فجوة معلوماتية خطيرة.

إذًا في ظل هذا الغياب يصبح الوصول إلى المعلومات رهينًا بالعلاقات الشخصية والخبرة الفردية. وطبعًا يواجه الصحافيون الجدد تحديات مضاعفة بسبب ضعف شبكاتهم وعلاقاتهم. كما تتحول أدوات غير رسمية، مثل واتساب، إلى وسيلة أساسية، لكنها لا تعوّض الحاجة لبروتوكولات واضحة.

بالإضافة إلى ذلك، يكشف اعتماد العديد من الموظفين والمسؤولين على هواتفهم الشخصية وقنوات محادثة خاصة مثل واتساب للتواصل الرسمي مع الصحافيين عن ممارسة غير مهنية، تفتقر إلى معايير الحوكمة الرشيدة والشفافية.

فهذا النمط لا يضمن حفظ السجلات أو توثيق الطلبات بشكل مؤسسي، ويجعل عملية الوصول إلى المعلومات خاضعة للأمزجة الفردية، بدل أن تكون جزءًا من إطار عمل منظم.

على المدى الطويل، يكرّس هذا الواقع ثقافة غير رسمية داخل المؤسسات العامة، تتعارض مع أبسط المبادئ التي تدعو إليها المعايير الدولية في مجال الإدارة العامة، والتي تشدد على ضرورة الفصل بين القنوات الشخصية والوظيفية لضمان المساءلة وحماية البيانات.

٥ الحجج البيروقراطية: أداة للهروب من إعطاء المعلومات

يمثل الروتين الإداري والبيروقراطي أحد أبرز العقبات التي تواجه الصحافيين خلال محاولتهم الوصول إلى المعلومات، إذ تلجأ الإدارات العامة إلى التذرع بـ آليات الموافقات والتواقيع أو "ضيق المواعيد" كوسيلة غير مباشرة لرفض إعطاء المعلومات.

هذا النمط لا يقتصر على المقابلات الصحافية فحسب، بل يمتد أيضًا إلى طلبات المعلومات الرسمية، مما يؤخر إنتاج المواد الإعلامية أو حتى يوقف التحقيقات تمامًا، خاصة في القضايا الإصلاحية التي تتطلب معلومات دقيقة من مصادر رسمية حصريًا.

محمد شبارو، صحافي شاب:
"انتظار الموافقة قد يستغرق أشهرًا"

"انتظار التوقيع أو إنتظار الموافقة على الطلب قد تأخذ أشهر حسب الوزارة وسياستها مما يعرقل العمل أو حتى قد يؤدي إلى الغاء العمل على التحقيق بالكامل. أو مثلاً قد تحصل على الموافقة من الشخص المطلوب للمقابلة ولكن التأخير يكون من الموظف أو المستشار الموكل اليه مهمّة متابعة وتأمين وصول الصحافيين الى المعلومات. قد يتم رفض طلب المعلومات بشكل مبطّن بحجة التواقيع أو الحصول على موافقة أو حتى ضياع الطلب، وبذلك لا نحصل على المعلومات، وهو ما يخالف قانون حق الوصول الى المعلومات والمدّة الزمنية التي حدّدها للحصول على المعلومات المطلوبة".

يُظهر هذا النمط كيف تتحول الإجراءات الإدارية من وسيلة لتنظيم العمل إلى أداة تعطيل ممنهجة، تجعل الوصول إلى المعلومات رهينًا بإرادة الموظفين والمسؤولين.

يذكر أن **المادة 16 من قانون حق الوصول للمعلومات** حدّدت مهلة الرد على طلبات المعلومات بـ **15 يومًا** من تاريخ تقديمه، ويجوز تمديد هذه الفترة لمرة واحدة ولمدة لا تزيد عن خمسة عشر يومًا، إذا كان الطلب يتضمن عدداً كبيرًا من المعلومات، أو كان الوصول الى المعلومة يستوجب مراجعة طرف ثالث أو ادارة أخرى. ويعتبر عدم الرد خلال تلك الفترة بمثابة رفض ضمني للطلب.

الصحافية في جريدة المدن عزّة الحاج حسن: "المدير ارتبك رغم موافقة الوزير"

"كنت بحاجة لمعلومات حساسة من أحد مدراء وزارة المالية. رفض التصريح بحجة ضرورة حصولي على موافقة الوزير. وعندما حصلت عليها، ارتبك المدير وأصرّ على عدم التصريح، بل اتصل برئاسة التحرير طالبًا عدم نشر أي تقرير عن المديرية. في النهاية، اضطررنا إلى تأجيل التحقيق." وتخلص عزّة إلى أنّ "مسألة الموافقات تكون محقّة في بعض الأحيان ولكن قد تكون أيضا في بعض الحالات حجة لعدم اعطاء المعلومات، الأمر الذي يعيق عملنا الصحافي بشكل كبير".

تكشف هذه التجربة أن القيود الإدارية قد تُستخدم كغطاء سياسي لإخفاء معلومات، حتى عندما تُستوفى الشروط الرسمية، ما يضعف مبدأ الشفافية ويقوّض الثقة بالمؤسسات.

الصحافية ميريام بلعة: "الموافقات ذريعة انتقائية"

"هذا الأمر يتكرر كثيرًا مع المدراء العامّين. يتذرعون دومًا بضرورة أخذ إذن الوزير قبل التحدث للإعلام، حتى لو كانت المعلومة عامة وغير حساسة."

رغم أن القوانين الوظيفية تفرض بعض الموافقات، إلا أن هذا الإجراء يُستخدم أحيانًا كأداة انتقائية لإعطاء المعلومات أو حجبها حسب الموضوع المطروح.

الصحافي فيليب الحاج بطرس:
"عندما يريدون، يسهّلون الأمر"

"عندما لا يُريدون الإجابة فإنهم يتذرعون بالموافقات، وإذا أرادوا الاجابة فالأمور تكون مُيسّرة، ولكن على الصحافي بكل الاحوال اجراء تقاطع المعلومات للتدقيق بصحتها".

الصحافيان خضر حسان وعماد الشدياق:
"ليست بروتوكولات بل طريقة تهرب"

"ما يُقال إنه بروتوكول أو قانون، غالبًا ما يكون مجرد طريقة للتهرب من الإجابة على الأسئلة، وليس التزامًا حقيقيًا بالإجراءات."

الصحافي في مؤسسة مهارات جلال يموت:
"حتى بحسن النية... البيروقراطية تعطل العمل"

"حتى إذا افترضنا حسن النية، تبقى الإجراءات المعقدة والآليات البطيئة سببًا لعدم إعطاء المعلومات. نحن بحاجة إلى آليات تواصل واضحة وسريعة، تُسهّل عمل الصحافيين بدل أن تعرقله."

تكشف شهادات الصحافيين أن البيروقراطية في الإدارات اللبنانية لا تُمارَس فقط كإجراء تنظيمي، بل تُستَخدم أحيانًا كذريعة للهروب من الاستجابة لطلبات الصحافيين.

بدل أن تكون الموافقات وسيلة لضمان الدقة والتنظيم، تتحول إلى أداة انتقائية تتحكم بها الجهات الرسمية وفق مصالحها السياسية أو الشخصية. النتيجة هي مسار طويل من المماطلة والانتظار، يفرغ مبدأ الحق في الوصول إلى المعلومات من مضمونه، ويجعل الصحافيين أمام تحدٍّ مزدوج: مواجهة العراقيل الإدارية ومواصلة العمل على ملفات إصلاحية تتطلب الشفافية والسرعة.

هذا الواقع يبرز الحاجة الملحّة إلى تبسيط الإجراءات الإدارية، وإيجاد قنوات رسمية واضحة وسريعة، لضمان وصول المعلومات إلى الصحافة والجمهور على حد سواء.

٦ تمييز في الوصول إلى المصادر

تكشف شهادات الصحافيين أنّ الوصول إلى المعلومات في لبنان لا يعتمد فقط على حق قانوني، بل يتأثر بعوامل أخرى مثل شهرة الصحافي أو حجم المؤسسة الإعلامية التي يعمل معها. هذا الواقع يخلق فجوة كبيرة بين الصحافيين الجدد أو المستقلين، وبين الصحافيين المخضرمين أو العاملين في مؤسسات كبرى، ويؤدي إلى بيئة إعلامية غير متكافئة.

الصحافية فرانسيسكا موسى:
"تجاهلنا لأننا صحافيون جدد"

"نحن كصحافيين جدد لايعطينا المسؤولون الأهمية المطلوبة وغالبا يتم تجاهلنا. ولذلك نعاني في الحصول على المعلومة، والتواصل مع جهة ما للحصول على معلومة. لكن عندما تواصلنا باسم مؤسسة مهارات، تغيّر الوضع وسهل علينا الحصول على الإجابات."

تعكس تجربة فرانسيسكا أن الجهة التي يقدّم منها الصحافي نفسه قد تحدد ما إذا كان سيُستجاب لطلبه، بدل أن يكون الحق في الوصول إلى المعلومات مضموناً للجميع.

الصحافي أحمد موّاس:
"المؤسسات الكبيرة تُفضّل على المواضيع المهمة"

"أنّ الصحافي المبتدئ لا يحصل دائماً على فرصة للمقابلة مع نائب أو وزير(الجهة الرسمية) لأنهم يفضلون المقابلة مع جهة معروفة أكثر تؤمن لهم الظهور والوصول على حساب الموضوع المهم أو المعلومة القيمة".

هذا النمط يعكس مقاربة ترويجية من قبل بعض المسؤولين، حيث تُختار الجهات الإعلامية وفق قدرتها على تعزيز صورة السياسي لا وفق قيمة المعلومة.

الصحافي علي عواضة: "يعطون المؤسسة الكبرى المعروفة... ويرفضون الآخرين"

"كوني اعمل لدى عدة مؤسسات اعلامية، عندما يعلم المسؤولون أنني أقوم بانتاج موضوع لمؤسسة كبرى يسارعون لإجراء المقابلة معي وإعطائي المعلومات، أما عند العمل لمنصة أخرى اقل شهرة أواجه صعوبة كبيرة في الحصول على المعلومات".

الصحافي في نداء الوطن عماد الشدياق: "الشهرة تحدد الاولويات"

"هناك تمييزًا حاصلًا في الوصول إلى المعلومات بحسب نوع الوسيلة الإعلامية، وأذكر هنا أن الجهات الرسمية باتت تعطي المعلومات للمواقع والوسائل الاعلامية التي لديها عدد كبير من المشاهدات والقرّاء، أما اذا كانت المعلومات قيّمة ولكن مطلوبة من وسيلة اعلامية غير معروفة لا يتم اعطاء المعلومات".

الصحافية في مؤسسة مهارات زهراء عبدالله: "تمييز واضح"

"التمييز في الوصول الى المصادر في لبنان واضح، اذ تستجيب بعض الوزارات بسرعة لطلبات المؤسسات الكبيرة بينما تتجاهل الرد على المؤسسات المستقلة او الصغيرة حتى لو كانت المعلومات المطلوبة متشابهة، وهذا يخلق بيئة إعلامية غير متكافئة ويضعف بالتالي الشفافية".

الصحافية جودي الأسمر: "نشحد المعلومات"

"كصحافية حرّة أواجه صعوبة كبيرة في الوصول الى المعلومات، فمثلًا في احد التحقيقات أثناء الحرب كنت أريد معلومات من وزارة الصحة حصرا، وبعد العديد من المحاولات للوصول الى المصادر قمت بإجهاض التحقيق. اذا على المستوى الرسمي أعاني كثيرا في الوصول الى المعلومات حتى بدأت أحسّ أننا "نشحد المعلومات".

تجربة الصحافيين المستقلين تكشف الوجه الأكثر حدة لعدم المساواة، حيث يصبح الحصول على المعلومة شبه مستحيل بدون مظلة مؤسساتية قوية.

رئيسة التحرير في تلفزيون لبنان نوال الأشقر: "السمعة لا الشهرة هي الأساس"

"انّ اسم المؤسسة التي تعمل بها يؤثر، كما العلاقات الشخصية، ولكن تبقى مصداقية الصحافي هي الأساس، إذ يمكن أن يُفضّل الضيف أن يعطي معلومة لصحافي ذو مصداقية يعمل في مؤسسة أقل شهرة، من أن يقدمها لصحافي في مؤسسة كبيرة لكنه لا يملك المصداقية".

رغم تأثير الشهرة، تؤكد هذه الشهادة أن المهنية والسمعة الشخصية يمكن أن تفتح الباب أمام المعلومة حتى في المؤسسات الأقل انتشارا.

يمثل التمييز في الوصول إلى المصادر عقبة بنيوية أمام تكافؤ الفرص في العمل الصحافي. بدل أن يكون الحق في المعلومة متاحًا بشكل عادل، يصبح مشروطًا بحجم المؤسسة الإعلامية او مرتبطًا بشبكة العلاقات الشخصية التي يملكها الصحافي او خاضعًا لحسابات ترويجية وسياسية للجهات الرسمية.

هذا الواقع يدفع الصحافيين، خصوصًا الجدد والمستقلين، إلى البحث عن وسائل بديلة مثل استغلال العلاقات الخاصة أو العمل تحت مظلة مؤسسات كبرى، ما يوسع الفجوة بين الصحافيين ويكرّس بيئة غير عادلة، تُضعف الشفافية وتُقوّض دور الإعلام في الرقابة والمساءلة.

٧ الخلاصات والتوصيات

الخلاصات

يُظهر التقرير أن تطبيق قانون حق الوصول إلى المعلومات في لبنان ما زال يواجه عراقيل بنيوية تحدّ من فاعليته كأداة لتعزيز الشفافية والمساءلة.
ومن أبرز أنماط التحديات التي رُصدت:

اشتراط تجهيل المصدر	• غالبًا ما يقدّم المسؤولون المعلومات بشرط عدم نسبها لأسمائهم، حتى لو كانت عامة وغير حساسة، ما يضعف مصداقية المادة الإعلامية ويحدّ من ثقة الجمهور.
الصمت الرسمي	• امتناع الإدارات العامة عن التصريح أو الرد على طلبات المعلومات، ما يخلق فراغًا معلوماتيًا تستغله السرديات السياسية المضللة لتوجيه الرأي العام.
غياب بروتوكولات تواصل رسمية	• غياب قنوات واضحة للتواصل بين الصحافيين والمؤسسات الرسمية، ما يدفعهم للاعتماد على قنوات غير رسمية مثل واتساب أو العلاقات الشخصية، في ممارسة غير مهنية تفتقر إلى التوثيق والشفافية.
البيروقراطية كأداة تعطيل	• استخدام الموافقات والتواقيع كذريعة لرفض إعطاء المعلومات، أو المماطلة في الرد بما يتعارض مع المهل التي يحددها القانون.
تمييز في الوصول إلى المعلومات	• تفاوت الاستجابة للصحافيين بحسب شهرة المؤسسة الإعلامية أو موقع الصحافي، ما يكرّس بيئة غير عادلة ويضعف الشفافية.

هذه التحديات لا تعيق فقط العمل الصحافي، بل تؤدي أيضًا إلى إضعاف ثقة المواطنين بالمؤسسات، وتفتح المجال أمام انتشار الأخبار المضللة والشائعات، وتمنع تكوين نقاش عام مبني على معلومات دقيقة وموثوقة.

التوصيات

تعزيز النشر الحكمي	• تفعيل النشر الحكمي لدى الإدارات العامة عبر نشر البيانات بشكل استباقي ومنهجي على مواقعها، خصوصًا الأرقام والإحصاءات المتعلقة بالشأن العام وتطبيقا لقانون الوصول الى المعلومات.
إقرار بروتوكولات مهنية للتواصل	• منع استخدام القنوات الشخصية مثل واتساب في العمل الرسمي، واستبدالها بمنصات حكومية تحفظ السجلات وتضمن الشفافية والمساءلة.
تبسيط الإجراءات الإدارية	• الالتزام بالمهلة الزمنية الواضحة والملزمة للرد على طلبات المعلومات، ومحاسبة الجهات التي تمتنع عن الرد أو تماطل في إعطاء البيانات.
ضمان المساواة في الوصول	• وضع معايير عادلة تضمن استجابة الإدارات لطلبات جميع الصحافيين، بغضّ النظر عن حجم المؤسسة الإعلامية أو شهرتها.
مكافحة السرديات المضللة	• عبر تعزيز الشفافية الرسمية، وتزويد الصحافيين بمعلومات دقيقة في الوقت المناسب، لسد الفراغ الذي تملؤه الأخبار الكاذبة والمضللة.

مؤسسة مهارات

العنوان:
جديدة، المتن
لبنان

معلومات التواصل:
الموقع الإلكتروني: maharatfoundation.org
البريد الإلكتروني: info@maharatfoundation.org

مهارات
Maharat

© بيروت ٢٠٢٥